مستوى المعرفة الاقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت
(دراسة شبه تجريبية)

د. أحمد حمد الصانع*

الملخص

هدفت هذه الدراسة شبه التجريبية إلى قياس مستوى المعرفة الاقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت. تم بناء إستبيان من ٢٠ بندا، وتطبيقه قبليا وبعديا، لتحقيق أهداف الدراسة. أستخدمت الدراسة طريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم عشوائيا إختيار شعبة دراسية، بكامل طلبتها، البالغ ٥٠ طالب (ذكورا وإناثا) من جامعة الكويت، لتمثل عينة الدراسة. توصلت نتائج الدراسة إلى تدني المستوى العام للمعرفة الإقتصادية لدى الطلاب. كذلك بينت النتائج ضعف تأثير مقرر مبادئ الإقتصاد في تعزيز مستوى المعرفة الإقتصادية؛ فضلاً عن عدم وجود إختلافات في مستوى المعرفة الإقتصادية تعزى لمتغيرات الجنس، التخصص، أو الخبرة السابقة بالإقتصاد؛ بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنسية، جاء لصالح غير الكويتيين في التطبيق البعدي. وفي ختام الدراسة، قدم الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: معرفة إقتصادية؛ طلبة؛ جامعة الكويت.

Economic literacy Level for the Students at Kuwait University
(Quasi-Experimental Study)

Dr. Ahmad Hamad Al Sanie

Abstract

This quasi-experimental study aimed to assess the economic literacy level for the students at Kuwait University. A measure, with 20 items, was built and implemented, as pretest and posttest, to achieve the study objectives. A class section including 50 students (males and females) has been randomly selected to represent the study sample. The Study findings showed a low economic literacy level among the students. As such, the results disclosed that there was no effect for studying the Principles of Economics course in developing economic literacy level. Furthermore, there were no significant differences among the economic literacy level pertaining to sex, specialism, or previous economics experience; whereas a significant difference was found in terms of nationality for non-Kuwaitis in the post-test. At the conclusion, several recommendations and suggestions have been offered by the researcher.

Keywords: Economic Literacy; Students; Kuwait University.

التوطئة والإطار النظري

إتسمت الحياة الإقتصادية منذ فجر الإسلام بالبساطة، حيث كانت حياة الزهد والتقشف دليل على ورع ومثالية الفرد المسلم. وعليه تميزت المشكلات الإقتصادية آنذاك، بعدم التعقيد، لأن الأنشطة الإقتصادية السائدة، كانت محدودة، تعتمد أساسا على الزراعة والرعي والتجارة. ومع إنتشار الإسلام نتيجة الفتوحات، إنتعشت الحياة الإقتصادية، وبرزت أنواع من العلاقات الاقتصادية، أدت إلى ظهور الدراسات الفقهية، التي عالجت قضايا إقتصاد تلك الفترة (http://cutt.us/Y3c2L) . ومع مرور السنون وتعقد الحياة ومشاكلها، مرت المجتمعات البشرية

◆ قسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي- دولة الكويت

بنقص بالموارد، وتراجع بمعدلات النمو الإقتصادي، وتعدد بالأزمات الإقتصادية الخانقة. هذه الأحداث التي لها مسبباتها وظروفها وإرهاصاتها، تفاوتت بين المجتمعات، وتداخلت فيها الأبعاد الإجتماعية والسياسية والثقافية بالإقتصادية، أعطت الفكر الإقتصادي دفعة كبيرة، نشأ على أثرها ما يسمى اليوم بعلم الإقتصاد، كأحدِ العلوم الإجتماعيةٍ المستقلة والمهمة (الحارثي، ٢٠١٨).

وبالرغم من أن الإقتصاد ظل ردحاً من الزمن، مقتصراً على أصحاب المجال من المختصين والأكاديميين، لإرتباطه بمفردات وإطروحات ومؤشرات لا يستوعبها العامة؛ بل صار الإقتصاد أحيانا مفردة ثقيلة لإقترانها بالمشكلات والحاجات المعيشية للفرد العادي، حيث كثيرا ما ترجع الحكومات تلك الأزمات إلى ما تتعرض له من هزات إقتصادية (فرج، ٢٠١١)؛ إلا أن التطورات الإقتصادية المتلاحقة التي شهدها العالم، أحدثت، ومازالت، الكثير من التغييرات في العلاقاتٍ الإنسانية والدولية القائمة على المصالح البينية والخدمات المتبادلة، جعلت الإقتصاد حالياً جزءا من قراراتنا وممارساتنا وحياتنا اليومية. وهذا جعل ما يقدمه أهل الإقتصاد أكثر قبولاً لدى الناس، حتى صارت المعلومات الإقتصادية اليوم، تتبوء وضعا معرفياً مختلفاً، نتيجة تلك التحولات التي طرأت على واقع المجتمع المحلي والدولي. ولأن الإنسان يسعى دائما لتنمية قدراته وبناء خبراته، من خلال إستيعاب واقعه؛ لذا بات النقاش حول الإقتصاد وشئونه من القضايا العامة المطروحة في المجتمع، وهو ما يطلق عليه اليوم بالمعرفة الإقتصادية (الشهري، ٢٠١٧).

تطور مفهوم المعرفة الاقتصادية

يعتبر مصطلح المعرفة الإقتصادية، **Economic Literacy**، مصطلحاً غريباً نسبياً في عالمنا العربي. وعليه، واجه الباحث- حسب علمه- ندرة في المصادر والمراجع الأولية العربية، التي تناولت هذا الموضوع؛ وكأن التربية ليست ذات صلة وعلاقة وثيقة بالإقتصاد وقضاياه! (التركاوي، ٢٠١٠). لذلك تم اللجوء والإطلاع على ما نشر في هذا الصدد، بالصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية العربية، من قبل المهتمين بمجال المعرفة الإقتصادية، بجانب الإستعانة بالكتب والمجلات العلمية الأجنبية.

لقد كانت بداية ظهور مفهوم المعرفة الإقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وكان أول من أطلقه هو بيكارد **Pickard**، عام ١٩٤٩ (الصانع **Al Sanie**، ٢٠٠٠). وبالرغم من أن هذا المصطلح يعد الأكثر شيوعاً في الأدبيات التربوية، إلا أن له مرادفات، وردت في عدد من الكتب والدراسات، تحمل ذات المضمون، وتعطي نفس المعنى تقريباً، مثل: الوعي الإقتصادي **Economic Awareness**، والفهم الإقتصادي **Economic Understanding**. على أن الإنتشار الفعلي للمصطلح، كان مع بدايات ستينيات القرن العشرين، وهي مرحلة التأكيد على أهمية إكساب المهارات أكثر من المعلومات الإقتصادية لأجيال المستقبل، حيث قال انتوزتل **Entwistle** (1966) إن المعرفة بمبادئ الإقتصاد يجب أن تكون جزء من العالم المعاصر. كذلك أكد لي وإنتوزتل **Lee and Entwistle** (1967)، على أهمية الدور الحاسم، الذي يمكن أن يلعبه الطلبة تجاه مجتمعهم، مؤكدين على أن القيام بهذا الدور بكفاءة، يتطلب إلمام وإستيعاب الطلبة المفاهيم الأساسية للإقتصاد. وعلى هذا المنوال أيد باج **Bach** (1967)، ضرورة فهم الأفراد لبيئتهم الإجتماعية من خلال علم الإقتصاد.

وخلال عقدِ السبعينيات، نادى داوسن **Dawson** (1975)، بإهمية إدخال الإقتصاد إلى مناهج التعليم، مبرراً ذلك بأن الأبعاد الإقتصادية ذات تأثير فعال علينا كبشر من لحظة ولادتنا إلى لحظة وفاتنا. أما هولي وسكليتون **Holly and Skeleton** (1980)، فقد رسما صورة عامة للتربية الإقتصادية في النصفِ الثاني من ذلك العقد، مؤكدين على أن تناول الإقتصاد في مؤسسات التعليم، كان ضئيلاً على المستويين الوطني والعالمي. أما في فترة الثمانينيات، فقد أكد كل من هندرسون **Henderson** (1985)، وهدنكسون **Hodkinson** (1986)، على أهمية الخبرات اليوميّة في عملية تعليم الإقتصاد. ونادى الأخير بمزج الخبرة بالمعرفة، لكي يستفيد الطالب،

حيث ينظر للإقتصاد كمجال وصفي نظري، يحتاج إلى التطبيق والإتقان، من خلال الميدان العملي. ومرت، تسعينيات القرن الماضي، بتحولات إقتصادية عالمية فضلا عن العولمة، حيث مثلت تلك التطورات علامة فارقة، في حركة التربية الإقتصادية. وعليه، حاز مفهوم المعرفة الإقتصادية على جاذبية عالمية؛ أصبح على أثره موضعا للقياس والمقارنة الدولية، في ضوء إختبارات قطرية تجرى على نطاق واسع، حتى أمسى السمة المميزة لهذه الفترة الزمنية؛ ناهيك عن إزدياد المناقشات والحوارات حول التربية الإقتصادية عموما، والأمية الإقتصادية على وجه الخصوص (ولستد Walstad، 1994؛ جمعية العائلة، ٢٠١٥).

وشهدت سنوات القرن الحالي، متغيرات متسارعة وتطورات ديناميكية، كثرت معها المفاهيم وتنوعت الوسائل، وتداخلت العلوم ومصادرها، وتوسعت تشعباتها، وخصوصا في عالم الإقتصاد؛ وقد نحت معها التربية الإقتصادية منحا جديدا لا يمكن مقاومته. فمع التطور المعلوماتي والتقدم التكنولوجي، برز ما يطلق عليه الآن إقتصاد المعرفة Economy Knowledge-based ، الذي حول المفهوم التقليدي للإستثمار، القائم على الندرة، والإعتماد على المادة الخام والمعدات الرأسمالية في عملية الإنتاج، إلى إستثمار متقدم، منعدم الكلفة، قائم على الوفرة، ومعتمد على وسائل التواصل وشبكات المعلومات، كجزء من الرؤية الإقتصادية، وأساس لعملية إنتاج وتسويق السلع والخدمات؛ فضلا عن التقدم والنمو الإقتصادي. لذا أزدادت، في عصرنا الحاضر، كلفة العزلة والتردد، وصارت هناك ضغوطات شديدة تقع على المجتمعات لتبني ممارسات وقيم وإتجاهات عالمية معاصرة، تتلائم مع إنموذج الإنتاج الشائع؛ مما يجعل تجاهلها أمرا غاية في الصعوبة، لا يمكن مقاومته أو الوقوف أمامه (المدى، ٢٠١٤؛ جمعية العائلة، ٢٠١٥).

أهمية المعرفة الاقتصادية

تنبع أهمية المعرفة الإقتصادية، من موقع الإقتصاد كعلم إنساني معتبر، وتأثيره كممارسة في تفاصيل حياتنا كأفراد ومجتمعات. فالكثير من فعالياتنا وقراراتنا ومشاكلنا اليومية، هي في حقيقتها، ذات طبيعة أو علاقة بالإقتصاد، فعلى سبيل المثال، عمليات الشراء والبيع، إبرام العقود، المضاربة بالأسهم، الإستثمار، الإقتراض، إختيار السلع وغيرها الكثير، كلها أنشطة إقتصادية، تحتاج لوجود قاعدة معلومات إقتصادية متوفره ومتاحة، للقيام بتلك الفعاليات، مثل المعرفة بمعدلات التضخم، صرف العملة، الفائدة على القروض؛ فضلا عن أثار تلك المتغيرات على وضع الفرد الشخصي والمالي. على أن الجهل بهذه المفاهيم والمعارف الإقتصادية، في ظل وجودها، هي كالعدم بالنسبة للفرد المتعامل بها (النواب، ٢٠١٦).

لذلك تعمل الدول على تجديد بياناتها ومعارفها الإقتصادية بإستمرار، ونشر المعرفة الإقتصادية بين مواطنيها، سعيا منها لتثقيفهم وتوعيتهم، وتحسين طرق تعاملهم مع المتغيرات السريعة والواسعة، في عالم الإقتصاد، وإنعكاسات ذلك على الأنشطة كافة، من إستثمار وإدخار، ومضاربة بالأوراق المالية، وإستيراد وتصدير ... الخ؛ كما تساعد المعرفة الإقتصادية الأفراد، على فهم التطورات الحديثة، في عالم الإتصالات والتواصل مع العالم الخارجي (كالإعتمادات المالية)، من أجل تنمية المجتمع وتطويره؛ لأنه لا يمكن لأي نموذج للنمو الأقتصادي أن ينجح، بدون أن تكون هناك معرفة إقتصادية لدى الشعوب، للتعاطي مع مختلف النماذج التنموية (جمعية العائلة، ٢٠١٥).

هذا، ويمكن تلخيص أهداف المعرفة الإقتصادية، من خلال سعيها إلى تحقيق التالي:

- تمكين الفرد من التعامل بوعي مع التطورات الإقتصادية السريعة، مثل عمليات الإدخار والإستثمار، أستخدام بطاقات الإئتمان البنكية، المضاربة بالأوراق المالية، وغيرها.
- مساعدة الفرد على تحين وإختيار الفرص الإستثمارية الجيدة لأمواله.

- مساعدة الفرد على فهم العلاقات التجارية الجارية، كعمليات الإستيراد والتصدير، وتأثير السياسات الضريبية والجمركية عليها.
- مساعدة الفرد على فهم التطورات الحديثة في مجال المواصلات والإتصالات مع العالم، وذلك من خلال فتح الإعتمادات والمضاربة في الأسواق المالية العالمية.
- تمكين الفرد من الحيطة والحذر من المشكلات الإقتصادية، والتعامل معها بأقل الخسائر والأضرار، كالإرتفاع الأسعار وإنهيار البورصات المالية.
- مساعدة الفرد على تغيير النمط الإستهلاكي إلى نمط إنمائي، من خلال تنمية قيم الإدخار والإستثمار لرفع المستوى المعيشي له (المدى، ٢٠١٤).

الحاجة الى المعرفة الإقتصادية

أصبح الإقتصاد حالياً، من أبرز مصادر قوة الشعوب، وتأثيرها الإقليمي والدولي، وتحقيق العدالة الإجتماعية لمواطنيها، بل ومن الإشتراطات الأساسية بالتصنيف النهضوي (القحطاني، ٢٠١٦). لقد تحولت النزاعات بين الدول في هذا العصر، من صدامات وحروب عسكرية "قوة خشنة"، إلى تنافس وصراعات إقتصادية "قوة ناعمة"، فإنهيار الإتحاد السوفيتي كقوة ومحور عسكري دولي، وبروز الإتحاد الأوروبي كقوة وكتلة إقتصادية عالمية، ما هي إلا شواهد بارزة على دور وتأثير الإقتصاد (الصانع Al Sanie، ٢٠٠٠). في حين، أن بقاء العديد من الأقطار ضمن دول العالم الثالث المتخلفة، يعزى بشكل أو بآخر إلى عامل التخلف والجهل الإقتصادي، لأن التطور لن يتحقق إلا من خلال محو الأمية الإقتصادية، وما يترتب عليها من العمل والإنتاج، وتحمل متطلبات التنمية المستدامة للوصول إلى الرخاء والتقدم (الشوبجي، ٢٠١٧).

لقد أصبحت مصطلحات كعجز الموازنة، الركود الإقتصادي، إختلال الميزان التجاري، التضخم وغيرها الكثير، كلمات دارجة يتم تداولها في مختلف وسائل الإعلام على نحو شبه يومي، وبدون تفسير، مع إحساس الإنسان غير المختص بتأثيرها عليه معيشياً وإجتماعياً. ولفهم تلك المصطلحات والقضايا الإقتصادية التي باتت تميز وتشكل ملامح عالمنا اليوم، يجب علينا كمواطنين- مستهلكين أو مستثمرين- أن تكون لدينا معرفة إقتصادية عامة، أو بعبارة أخري ثقافة إقتصادية جيدة (الصانع Al Sanie، ٢٠٠٠). لذلك، ان الأوان أن يدرك الكويتيون أكثر من ذي قبل، أهمية الإقتصاد كركيزة رئيسة لمجتمع ناجح. وبناء عليه، يجب أن يحظى أفراده بمعرفة إقتصادية فاعله، تخرج عن طابعها التقليدي، لتساهم في تقديم حلول هادفة ومبتكرة تعالج مشكلاته الإقتصادية، والتي لا تقتصر على إعتماد إقتصاده على مورد وحيد وناضب، ولكن في عجز مورده البشري أيضا، وطوال أكثر من سبعة عقود مضت، عن تنويع مصادر دخله، حيث بقي الإقتصاد الكويتي إلى الأن ريعيا قائما على النفط، مما ساهم كثيراً في إضعاف المعرفة الإقتصادية (السماري، ٢٠١٦؛ الحجي، ٢٠٠٨؛ الشهري، ٢٠١٧)

إن التخطيط لإقتصاد قوي- يتجاوز الإعتماد على النفط- لابد أن يقوم وينطلق من مكامن القوة بالمجتمع، والتي يأتي الإنسان في مقدمتها. لقد قيل أن الإقتصاد يتحكم بثقافة المجتمعات، حيث تربط هذه المقولة بين قوة الإقتصاد من جهه، وحجم الإستثمار في رأس المال البشري من جهة أخرى، من خلال إدراك أهمية بناء الفرد، وتشكيل وعيه وخلفيته الفكرية والثقافية (القحطاني، ٢٠١٦). وبما أن التعليم والإقتصاد هما صنوان التنمية والإستقرار؛ لذا فإن الشراكة بينهما صارت إتجاها عالميا لدى الدول. وعليه، يصبح لزاماً على مجتمع اليوم بمختلف شرائحه الإلمام بالتطورات الإقتصادية وإنعكاساتها على حياته حاضراً ومستقبلاً. ولأن الفرد المنتج والإقتصاد المزدهر، لا يخرجان إلا من رحم تعليم جيد (العمر، ٢٠١٥)؛ لذا ينظر إلى التعليم بمختلف مؤسساته بأنه المحور في تعزيز المعرفة الإقتصادية لدى الشباب، وخصوصا طلبة التعليم

العالي، كما أن دوره في عملية التنمية المستدامة، والمساهمة بتحقيق رؤية البلاد عام ٢٠٣٥، يعتبر اليوم حجر الزاوية بالنسبة لكويت الغد (برنامج عمل الحكومة الكويتية، ٢٠١٨).

لقد أرست دولة الكويت دعائم النهضة التعليمية منذ منتصف القرن الماضي، وجعلت التعليم حق يكفله الدستور لكل كويتي، وحققت بذلك قفزات كبيرة، ومعدلات منخفضة في محو الامية الأبجدية، وهذا، بلا شك، إنجازا تنمويا يسجل لها. على أن ذلك ليس نهاية المطاف؛ بل هناك أنماط أخرى من الأمية المتطورة، كالأمية الإقتصادية، لايزال يعاني منها المجتمع الكويتي، ويستوجب القضاء عليها بالتوازي، لكي يساهم أفراده بفعالية في تطوير مجتمعهم النامي. لذلك فإن هذا التعليم لن يقوم بدوره كاملا، وسيظل قاصرا- وهو حال التعليم بالكويت- ما لم يكسب المتعلمين فهم هذا العالم، الذي يعيشون فيه، والوعي بما يدور به من قضايا وأحداث مختلفة، وإلا أصبح التعليم نظاما لفرض الجهل، على حد قول الفيلسوف الامريكي تشومسكاي Chomsky (الرميثي، ٢٠١٦؛ عشيبة وخميس، ١٩٩٧). إن بقاء الإنسان يتطلب منه فهم محيطه الطبيعي والإجتماعي، كما يتطلب منه المعرفة العملية بواقع العالم من حوله. ذلك العالم الذي أصبح يتمحور حول الإقتصاد، الذي بات يمس أمور تعتبر قريبة جدا من حياة الناس.

لهذا أضحت المعرفة الإقتصادية اليوم، مطلبا حيويا لبلد التطور والتنمية، فما بالكم بأهميته في رؤية الكويت عام ٢٠٣٥، ودوره في المساهمة بتحويلها لمركز مالي وتجاري جاذب، أملا بالتخلص من الإقتصاد آحادي المصدر، الذي يهدد مستقبلها بأزمات إقتصادية كبيرة (برنامج عمل الحكومة الكويتية، ٢٠١٨). هذه الرؤية الطموحة تتضمن خطط وبرامج تحوي العديد من المؤاشرت والمصطلحات الإقتصادية، التي لا يلم بها أ/و لا يستوعبها غالبية الكويتيين، مما يؤدي إلى عدم إدراكهم لأهمية ما تقوم به الدولة من جهود إقتصادية. لذا، لا يمكن أن تنجح تلك الرؤية في تحقيق مبتغاها، دون إكساب أفراد المجتمع الكويتي معرفة إقتصادية، تمكنه من التعامل بوعي ودراية مع هذا الإنموذج التنموي الواعد. إذ يفترض أنه كلما إزداد الإهتمام بالجانب الإقتصادي في توجه الدولة، يزداد معه الإهتمام بالمعرفة الإقتصادية؛ وذلك لإعداد أفراد قادرين على العمل والإنتاج، ومؤهلين إقتصاديا، وهو ما يتطلب التعرف على فاعلية برامج تعليم التربية الإقتصادية المقررة. هذه الفرضية يمكن تفسيرها بإحساس أهل الإقتصاد، بأن المفاهيم والمعارف الإقتصادية المقدمة للطلبة بالمناهج التعليمية غير كافية، لبناء المعرفة الإقتصادية المطلوبة (الربعاني والمخلافي، ٢٠١١).

كيفية بناء المعرفة الاقتصادية

يُقال إن الإنسان عدو ما يجهله، لذا فإن المعرفة بالشيء تعمل على تقبله، وخصوصاً إذا كان ذلك يتعلق بحياة الفرد بشكل مباشر، حيث سيبدأ حينها بمراجعة فهمه وإستيعابه في محاولة منه، لكشف التفاصيل التي غابت عنه، والتي يمكن أن تسبب له حالة من عدم اليقين أو الصدمة، نتيجة حدث ما قد يؤثر سلبا على مجرى حياته (آل تيسان، ٢٠١٦). وتمثل المعرفة لأي مجتمع مخرجا للتخلص من عقبات عديدة قد تتحول إلى أزمات حادة تعرقل تنمية الفرد وأستقرار مجتمعه (الشامسي،٢٠١١). لذلك يُعد بناء المعرفة الجيدة أحد الأبعاد الأساسية لأي ثقافة، بغض النظر عن نوعها ومسارها، وهو يعني مدى الإحاطة والممارسة العملية لأمر معين تتضمنه ثقافة ما. وهذا تجسيد حي لحالنا مع الإقتصاد الذي يقود عالمنا اليوم (النواب، ٢٠١٦).

إن تحقيق ثقافة إقتصادية فعالة، يستدعي تشكيل وعي إقتصادي نير لجميع فئات المجتمع (النواب، ٢٠١٦). فالتغيرات والأزمات الإقتصادية، يمكن أن تكون نتائجها أخف وطئة على الفرد، لو سبق ذلك معرفة وفهم بتلك القضايا والمشكلات (آل تيسان، ٢٠١٦)؛ لان المعرفة الإقتصادية عبارة عن عملية تواصل شفاف، بكافة الوسائل المتاحة، بين المؤسسات المعنية بالإقتصاد والبحث العلمي من جهة، وعموم فئات المجتمع من جهة أخرى. إن توفر المعلومة الإقتصادية الدقيقة والصادقة سيساهم، حتما، في تعزيز ثقة المواطن بحكومته ومؤسساتها

الإقتصادية، وذلك فيما تتخذه من إجراءات تخص قطاعات المال والأعمال والخدمات، وكل ما يمس الوضع الإقتصادي للفرد والمجتمع (النواب، ٢٠١٦).

ونتيجة لأهمية الإقتصاد ودوره المؤثر في حياة الشعوب، ظهرت نظرية التوقعات العقلانية الرشيدة، التي تقول إن عرض المعلومات الإقتصادية وإتاحة الفرصة للإطلاع عليها، سوف ينعكس على تقبل الناس للقرارات التي تتخذها الجهات الإقتصادية المعنية، وذلك لعلمهم مسبقا بتبعاتها، ومن ثم محاولة التكيف معها ومع الأثار الإقتصادية المترتبة عليها، والعكس صحيح. لذلك فإن بناء معرفة إقتصادية على المستوى المجتمعي لم يعد خيارا، وإنما ضرورة تحتمها المصلحة العامة، ويفرضها واقع التطور والرغبة بالتعايش، في عالم الإقتصاد المتغلغل في تفاصيل حياتنا، والذي أصبح القوة التي تفوق القوة السياسية أو العسكرية؛ على أن ذلك يستدعي في المقابل، سعي الفرد إلى تنمية وعيه الإقتصادي لمواكبة حركة المتغيرات الإقتصادية المؤثرة، على جوانب الإنفاق والإستهلاك والإدخار والإستثمار على المستوى الشخصي (النواب، ٢٠١٦).

الدراسات السابقة

أجرى الصانع Al Sanie (٢٠٠٠) دراسة مسحية بعنوان الوعي الإقتصادي وطلبة المدارس الثانوية بالكويت، طبق الباحث خلالها مقياسا للتربية الإقتصادية، المعروف إختصارا بـ TEL، بعد تقنينه وتعريبه؛ وذلك كأداة رئيسة بالبحث. بلغ حجم مفردات عينة الدراسة ٩٦٦ طالب وطالبة، تم إختيارهم عشوائيا، من مختلف المناطق التعليمية بالكويت. كشفت نتائج الدراسة مستوى متدني للوعي الإ قتصادي، لدى طلبة مرحلة الثانوية العامة بدولة الكويت؛ كما أظهرت النتائج تفوق طلبة القسم الأدبي، والذين يخضعون لمقرر دراسي بالإقتصاد، على أقرانهم بالقسم العلمي، والذين لا يدرسون أي مقرر إقتصادي. كذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس.

قامت الشربيني (٢٠٠٣)، بدراسة تجريبية لقياس وعي الطلبة المعلمين ببعض القضايا الإقتصادية العالمية. تألفت عينة الدراسة من طلبة السنة الرابعة بتخصص الجغرافيا في كليات إعداد المعلم بدمياط، والمنصورة، وشبين الكوم بجمهورية مصر العربية. ولتحقيق أهداف الدراسة، أستخدمت الباحثة مقياس للوعي الإقتصادي، تم بنائه طبقا لوحدة دراسية، صممت من برنامج مقترح في القضايا الإقتصادية العالمية. كشفت نتائج الدراسة أن مستوى الوعي ببعض القضايا الإقتصادية العالمية لدى الطلبة جاء أقل من جيد جدا (درجة الكفاية ٨٠٪)؛ كما أ تصفت الوحدة الدراسية المصممة من البرنامج المقترح، بدرجة مناسبة من الفعالية فى تعزيز الوعي الإقتصادي لدى طلبة عينة البحث. أظهرت النتائج، كذلك، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الطلبة في التطبيق القبلي والبعدي، وذلك لصالح الأخير.

أجرى شبلي وشتي Shipley and Shetty (2008)، دراسة تجريبية سعت للكشف عن تأثير مادة الإقتصاد بالمرحلة الثانوية على أداء الطلبة في مقرر مبادئ الإقتصاد بالمرحلة الجامعية. أستخدم الباحثان مقياسا للمعرفة الإقتصادية، المعروف إختصارا بـ TEL، كإختبار قبلي وبعدي، وذلك من خلال تطبيقه على عينة مؤلفة من ٣٦٦ طالب وطالبة، بخبرات مختلفة في التربية الإقتصادية. أظهرت نتائج الدراسة، أنه لا تأثير لمادة الإقتصاد المقررة بالمرحلة الثانوية، على أداء الطلبة بمقرر مبادئ إقتصاد في المرحلة الجامعية؛ كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية، بين الإختبار القبلي والبعدي، لصالح طلبة مقرر مبادئ إقتصاد بالمرحلة الجامعية، وذلك في الإختبار البعدي.

قام كوشال، غوبتا، غويال، وشودري Koshal, Gupta, Goyal, and Choudhary (2008)، بدراسة مسحية، هدفت لقياس مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة برنامج ماجستير إدارة الأعمال في خمس مؤسسات تعليم عالي هندية. تألفت عينة الدراسة من ٤٩٤ طالب (ذكورا وإناثا)، تم إختارهم عشوائيا. أستخدم الباحثون الإستبيان، كأداة رئيسة لتحقيق غرض الدراسة. بينت نتائج الدراسة حصول مفردات العينة على مستوى مقبول بالمعرفة الإقتصادية

(٦٤٪)؛ كما لم يوجد تأثير لمتغير الجنس على مستوى المعرفة الإقتصادية. بينما كشفت النتائج أن طلبة الدراسات العليا، تخصص تجارة في مرحلة البكالوريوس، قد حققوا نتيجة أعلى من إقرانهم بالتخصصات الجامعية الأخرى. كذلك حقق الطلبة الذين لم يدرسوا أي مقرر في الإقتصاد بمرحلتهم الجامعية، نتيجة أفضل من زملاؤهم، ممن كانت لهم فرصة دراسة مقرر واحد على الأقل في الإقتصاد بمرحلة البكالوريوس.

وهدفت الدراسة المسحية التي عملها جيرك وكورت Gerek and Kurt (2008)، إلى فهم مهارات المعرفة الإقتصادية لدى طلبة جامعة الأناضول بتركيا. طبق الباحثان إستبيان معد من قبل المجلس الوطني للتربية الإقتصادية، بغرض جمع بيانات الدراسة. تكونت عينة الدراسة من ١٨٧ طالب وطالبة، من عدة تخصصات. كشفت نتائج الدراسة، عن تسجيل أفراد العينة مستوى متوسط بالمعرفة الإقتصادية؛ كما أظهرت النتائج عدمٍ وجود فروق إحصائية بين الجنسين. كذلك بينت النتائج أن الطلبة الذين درسوا مقررا جامعيا في الإقتصاد، قد حققوا نتيجة أفضل من أقرانهم، الذين لم يدرسوا أي مقرر إقتصادي.

أما غراتون-لافوي وجيل Gratton-Lavoie and Gill (2009)، فقد قاما بدراسة تجريبية على عينات من طلبة السنة النهائية، في سبع مدارس ثانوية بمقاطعتين بولاية كاليفورنيا الأمريكية. تم تطبيق إختبار الوعي الإقتصادي، والمعروف إختصارا بـ TEL، مع بداية وعند نهاية الفصل الدراسي، وذلك للكشف عن تأثير مادة الإقتصاد المقررة إجباريا على الطلبة. بينت نتائج الدراسة وجود فارق في إكتساب المعارف الإقتصادية، وذلك بين نتيجتي الإختبار القبلي والبعدي، لصالح الأخير؛ مما يدل على فعالية برنامج التربية الإقتصادية المطبق في المرحلة الثانوية.

سعت دراسة الربعاني والمخلافي (٢٠١١)، إلى تحديد مستوى الوعي الإقتصادي لطلبة الدراسات الإجتماعية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس. أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وعينةٍ مكونة من ٩١ طالب وطالبة (من مرحلتي البكالوريوس والماجستير). طبق الباحثان مقياسا للوعي الإقتصادي مكون من جزئين (معرفي ووجداني). أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الوعي الإقتصادي لدى الطلبة العمانيين؛ كما أشارت النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالات إحصائية بين مستوى الوعي الإقتصادي من جانب، ومتغيرات الجنس والتخصص من جانب آخر، وذلك على التوالي لصالح جنس الذكور، وتخصصي الجغرافيا والتاريخ.

وأجرى هاشم وكيود Hashim and Kayode (2013)، دراسة أستخدما خلالها منهج البحث الكمي؛ حيث هدفت إلى التحقق من مستوى الوعي الإقتصادي بين طلبة الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا. طبق الباحثان إختبار الوعي الإقتصادي، والمعروف إختصارا بـ TEL؛ بلغ الحجم النهائي لعينة الدراسة ١٦١ طالبا، تم إختيارهم عشوائيا، من حيث التنوع بالجنس والجنسية والتخصص. أظهرت نتائج الدراسة، أن مستوى الوعي الإقتصادي بين طلبة الجامعة، جاء منحفضا (٦٠٪). بينما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة ذوي الخبرة السابقة بالإقتصاد، مقارنة بأقرانهم ممن لم يدرسوا أي مقرر إقتصادي، ولا في ضوء الجنس؛ ظهرت هناك فروقات ذات دلالات معنوية طبقا لمتغير الجنسية بين الطلبة الماليزيين وغير الماليزيين، وذلك لصالح الأول، كما كشفت النتائج أن نقص التركيز على التربية الإقتصادية في المرحلة الثانوية بماليزيا أثر لاحقا على مستوى المعرفة الإقتصادية للطلبة بالمرحلة الجامعية.

عمل كاكماك، بينك، بوادك، ويوسداقو Cakmak, Benk, Budak, and Yucedogru (2015)، دراسةٍ مسحية، سعت إلى قياس مستوى المعرفة الإقتصادية لدى ٨٦٨ من الطلبة المعلمين (ذكورا وإناثا)، من قسمٍ التعليم الإبتدائي بكلية التربية في جامعة أنونو التركية. أستخدمت الدراسة إختبارا قصيرا، وذلك كمقياس لتحديد مستوى المعرفة الإقتصادية، أطلق عليه CEL quiz. بينت أبرز نتائج الدراسة، أنه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس من جانب، ومستوى المعرفة الإقتصادية من جانب آخر. كذلك كشفت النتائج أن طلبة تخصص العلوم الإجتماعية، والذين سبق لهم دراسة مقررات بالإقتصاد، قد حققوا- على غير المتوقع- نتيجة منخفضة ودالة

إحصائياً، بينما حقق طلبة تخصص الرياضيات، مستويات مرتفعة بالمعرفة الإقتصادية، عند مقارنتهم بأقرانهم بالتخصصات الأخرى.

وأجرى أخان Akhan (2015)، دراسة وصفية هدفت الكشف على مستويات المعرفة الإقتصادية للطلبة المعلمين في السنة النهائية بتخصص دراسات إجتماعية. تألفت عينة الدراسة من ٧٢٦ طالب وطالبة تم إختيارهم من عدة جامعات، ومن مناطق مختلفة بتركيا. ومن أجل تحقيق أغراض الدراسة، أستخدم الباحث أداة الإستبيان، والتي تكونت من ثلاثة أجزاء (معلومات شخصية؛ إختبار بالمعرفة الإقتصادية؛ وأخيرا آراء الطلبة حول موضوعات المعرفة الإقتصادية). كشفت نتائج الدراسة عن مستويات متوسطة بالمعرفة الإقتصادية من قبل مفردات العينة.

أما أليشا Alicia (2016)، فقد قام بدراسة تجريبية هدفت إلى تقييم مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة مقرر مدخل إلى الإقتصاد بالجامعة الشمالية الشرقية- فرع بوتشفستروم، بجنوب أفريقيا. أستخدم الباحث مقياسا للمعرفة الإقتصادية، يعرف أختصارا بـ TUESA، كإختبار قبلي وبعدي، حيث تم تطبيقه على عينة بلغت في الإختبار القبلي والبعدي على التوالي ٢٧١٧ و١٥٦٠ من طلبة وطالبات الجامعة المذكورة. بينت نتائج الإختبار القبلي مستوى ضعيف للمعرفة الإقتصادية، بلغ (٥٠.٨٪)؛ كما كشفت أبرز النتائج، عن وجود فروقات دالة إحصائيا لمتغيري الجنس، ودراسة مادة الإقتصاد بالمرحلة الثانوية، وذلك لصالح الذكور، والطلبة الدارسين لمادة الإقتصاد بالتعليم الثانوي، حيث أستطاعوا تحقيق نتيجة أفضل في الإختبار المطبق، مقارنة بأقرانهم من الإناث، وممن لم يدرسوا مادة الإقتصاد بالمدرسة الثانوية من مفردات العينة. أما نتائج الإختبار البعدي، فقد سجلت مستوى معرفة إقتصادية أفضل نسبيا، بلغ (٥٨.٣٪)، مقارنة بنتيجة الإختبار القبلي. وعليه يمكن القول، أن هناك تأثيرا كبيرا، وإختلافا واضحا بين نتيجتي الإختبارين، يرجع إلى فعالية دراسة مقرر مدخل إلى الإقتصاد، على مدى عام جامعي كامل.

وهدفت دراسة رولاند، مانويل، أولقا وفيفيان Roland, Manuel, Olga and Vivian (2016)، إلى تقييم المعارف الإقتصادية، التي سبق دراستها، وتأثير بعض العوامل الشخصية على طلبة السنة الأولى بالمرحلة الجامعية، وذلك في عدد من الجامعات الألمانية. تم أستخدام إختبار الوعي الإقتصادي، الموسوم بـ TEL؛ كما تم إختيار عينة ممثلة من طلبة السنة الأولى، وبتخصصي إدارة أعمال وإقتصاد. كشفت نتائج الدراسة، وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الخبرات السابقة بين طلبة السنة الأولى من نفس الجامعات؛ كما أظهرت أهم النتائج أيضا تأثير متغيرات كالخلفية التعليمية السابقة في الإقتصاد، والجنس على مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة الجامعات الألمانية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد إستعراض عدد من الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، يتضح أن الغالبية منها إتبع المنهج الوصفي أو المسحي، بينما إنتهج القليل المنهج التجريبي. كذلك تنوعت مجتمعات الدراسة، وأحجام عيناتها، ومستوياتها التعليمية، كما تعددت الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ؛ وأختلفت أيضا السنوات والبيئات التي أجريت فيها تلك الأبحاث، وذلك ما بين محلية وعربية إلى شرقية وأجنبية. أظهرت نتائج تلك البحوث مستويات متفاوتة بالمعرفة الإقتصادية، تراوحت ما بين المتدنية والجيدة، كما تباينت النتائج تأثير بعض المتغيرات الديمغرافية، على درجة المعرفة الإقتصادية للطلبة. هذا، وقد أستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة، والمنهجية والمعالجات الإحصائية وتفسير النتائج. وتميزت هذه الدراسة عن ما سبقها، بأنها الأولى من نوعها، التي أجريت للكشف عن مستوى المعرفة الإقتصادية عند الطلبة الجامعيين بدولة الكويت.

مشكلة الدراسة

بالرغم من المكانة التي يحظى بها الإقتصاد، إلا أن الإقتصاديون يرون أن عامة الناس، مازا لوا يجهلون الكثير عن الإقتصاد ومفاهيمه وقضاياه، وللتأكد من مصداقية هذه الفرضية توصي الأدبيات بقياس مستوى المعرفة الإقتصادية لدى مختلف شرائح المجتمع، وعلى رأسها الطلبة (أليشا Alicia، 2016). فقد كشفت نتائج دراسات سابقة، أجريت على المرحلتين الإبتدائية والثانوية، الضعف التراكمي لمستوى المعارف الإقتصادية، لدى طلبة التعليم العام بدولة الكويت (أحمد والراوي، ١٩٩٨؛ الصانع Al Sanie، ٢٠٠٠). كذلك فإن حالة التناقض التي يعيشها مجتمعنا بين الضوابط السلوكية الإيجابية للإقتصاد، وممارستنا العملية السلبية والضارة بالإقتصاد، ترجع إلى إهمال وقصور بالتربية الإقتصادية في حياتنا، وضعف الإستثمار فيها على صعيد كل الوسائط الإجتماعية بالمجتمع (عشيبة وخميس، ١٩٩٧؛ تامر، ٢٠٠٥؛ التركاوي، ٢٠١٠).

إن معاناة المجتمع الكويتي من الأمية الإقتصادية Economic Illiteracy، قد كلفته الكثير من المشكلات، فعلى سبيل المثال، يعد دخل الفرد بالكويت من بين الأعلى عالميا، في حين يوجد ٤٣٠ ألف كويتي تقريبا- أو ما يمثل ٤١٪ من المواطنين- مدينا للبنوك وشركات التقسيط!؛ كما يعد حجم إيرادات النفط الكويتية ضخما، بينما تسجل ميزانية الدولة عجزا مستمرا منذ سنوات!؛ ويعاني القطاع الخاص عزوفا من الكويتيين، على حين تتزايد معدلات البطالة في أوساط المواطنين!؛ كل هذا أشعل هواجس وإستفسارات عدة لدى الباحث، منها: هل أعددنا أبناؤنا للتعامل مع التحديات المعاصرة على الساحة الإقتصادية؟؛ ما موقع إقتصادنا الريعي ومعرفتنا الإقتصادية القاصرة من طبيعة التنافس العالمي المحتدم، الذي تستخدم فيه أسلحة إقتصادية فتاكة تمس الإنسان ماديا ومعنويا؟؛ ماذا سيكون عليه واقع إقتصادنا النامي، ونزعتنا الإستهلاكية الشرهة، والمعتمدة كليا على الخارج، نظير إستنزاف مواردنا والتحكم بإرادتنا؟؛ كيف يؤمن المواطن بتنمية بلده، وهو يجهل المصطلحات والقضايا المتصلة بظروف مجتمعه الإقتصادية؟ (الشامسي، ٢٠٠١؛ الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠١٣؛ بنك الكويت المركزي، ٢٠١٨). مما سبق تناوله، يمكن حصر مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيس، التالي: ما مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت؟

منهجية الدراسة

إتبع الباحث المنهج شبه التجريبي، وهو دراسة العلاقة بين متغيرين كما هما موجودان على أرض الواقع، دون أن يقوم الباحث بالتحكم فيهما؛ حيث أستخدمت طريقة المجموعة الواحدة لدراسة أثر مقرر مبادئ الإقتصاد (المتغير المستقل)، في تعزيز مستوى المعرفة الإقتصادية (المتغير التابع) لدى طلبة جامعة الكويت، وذلك من خلال القياس القبلي والبعدي، وحساب الفارق بينهما، ومن ثم تختبر دلالة هذا الفارق إحصائيا. ويعد هذا التصميم أنسب التصاميم لطبيعة الدراسة الحالية، حيث لا يتطلب إعادة تنظيم وتوزيع مفردات العينة، كما لا يوجد ضبط أفضل من إستخدام نفس المجموعة في الحالتين، طالما أن جميع المتغيرات المستقلة المرتبطة بخصائص أفراد المجموعة، والمؤثرة في المتغير التابع، قد أحكم ضبطها؛ فضلا عن أن هذا التصميم يلائم الإمكانات البشرية، والمادية المتاحة؛ ويحقق أغراض البحث (الكندري، ٢٠١٩).

أهداف الدراسة

ا- تحديد مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت، من خلال أداة الدراسة الحالية.

ب- تحديد ما إذا كانت المتغيرات، كالجنس، التخصص، الجنسية، والخبرة السابقة بالإقتصاد، ذات علاقة بمستوى المعرفة الإقتصادية، لدى طلبة جامعة الكويت.

تساؤلات الدراسة

– ما مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت؟

فرضيات الدراسة

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت في التطبيق القبلي والبعدي، نتيجة دراسة مقرر مبادئ إقتصاد Econ 104.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت، ممن لهم خبرات تعليمية سابقة بالإقتصاد، وأقرانهم الذين ليست لهم أي خبرات تعليمية سابقة بالإقتصاد.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت من الذكور والإناث.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت من التخصصات العلمية والإنسانية.

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت، من الكويتيين وغير الكويتيين.

حدود الدراسة

- حدود الموضوع: الكشف عن مستوى المعرفة الإقتصادية لدى الطلبة الجامعيين، وأثر مقرر مبادئ الإقتصاد؛ فضلاً عن علاقة بعض المتغيرات الديمغرافية كالخبرة السابقة بالاقتصاد، الجنس، التخصص، والجنسية بذلك المستوى.
- حدود المكان: جامعة الكويت.
- الحدود البشرية: جميع طلبة كليات جامعة الكويت (من خارج كلية العلوم الإدارية)، والمسجلين بشعب دراسية في مقرر مبادئ إقتصاد Econ 104، بإختلاف سماتهم الديمغرافية.
- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني، للعام الجامعي ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

مصطلحات الدراسة

- المعرفة الإقتصادية "Economic literacy": لا يوجد تعريف محدد لهذا المصطلح، فعدم الاجماع حول هذا المفهوم، يعكس إختلاف آراء أصحابها وتوجهاتهم. ومع ذلك، فقد عرفها المجلس الثقافي للتعاون Council for Cultural Co-operation، بأنها تدريب الطلبة على فهم الظروف الإقتصادية، التي يعايشونها طبقاً لقدراتهم كمواطنين؛ مما يعني أن المواطن الواعي إقتصاديا يمكنه قراءة وفهم المقالات الإقتصادية الواردة بالصحف والمجلات غير المختصة بالإقتصاد (دانغ Dunning، ١٩٧٥). وعرفها وست West (1997)، بأنها القدرة على فهم المناقشات والحوارات الإقتصادية، ومن ثم تقدير ميزة إختلاف الآراء في المجال الإقتصادي.

أما بانازاك Banazak (1987)، فيرى إن المعرفة الإقتصادية تعني الإلمام وتطبيق نظريات الإقتصاد الأساسية، لإصدار قرارات صائبة حول إستخدام الموارد النادرة. فيما عرفها آخرون بأنها القدرة على التحقق بشكل موضوعي، من كيفية الإستغلال الأمثل للموارد الشحيحة (هودنكسون Hodkinson، 1987)؛ كما وصفها بعض المفكرين بأنها القدرة على إستخدام جميع الوسائل للكشف والتحليل، ثم إصدار الأحكام السديدة حول الظواهر الإقتصادية (توماس Thomas، 1987). ويراها عشيبة وخميس (١٩٩٧)، أنها مجموعة المفاهيم والحقائق

والقيم الإقتصادية المكونة للإطار العقلي للأفراد، التي تمكنهم من فهم الوضع القائم بمشاكله وسياساته ومتغيراته، وتوجه سلوكياتهم ونشاطاتهم الأقتصادية، بما يعود بالتقدم على المجتمع.

إجرائيا، يعرف الباحث في الدراسة الحالية مستوى المعرفة الإقتصادية، بأنه درجة إلمام طلبة جامعة الكويت بالمفاهيم والمعارف الإقتصادية الأساسية، التي من خلالها يستطيعون ممارسة التفكير الناقد، والقدرة والرغبة على توظيف تلك المعرفة عمليا عند التعامل مع القضايا والمشكلات الإقتصادية؛ وذلك من خلال قياس إستجاباتهم على فقرات أداة الدراسة الحالية، حيث أن حصول الطالب على نسبة ٦٠٪ (١٢ إجابة صحيحة، من مجموع أسئلة مقياس الدراسة الـ ٢٠)، تعد المعيار الأدنى المقبول لمستوى المعرفة الإقتصادية.

- **طلبة جامعة الكويت**: هم الطلاب المقيدون بتلك المؤسسة التعليمية الحكومية، والمسجلون بجميع الشُعب الدراسية لمقرر مبادئ إقتصاد (Econ 104)، خلال الفصل الدراسي الثاني، للعام الأكاديمي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وذلك بإختلاف خصائصهم.

- **مقرر مبادئ الإقتصاد** (Econ 104)؛ مدخل لدراسة علم الإقتصاد، للطلبة من خارج كلية العلوم الإدارية، يهدف إلى إعطائهم فكرة عامة ومبسطة عن مفاهيم وقضايا الإقتصاد الأساسية، وفي الإقتصاد الجزئي والكلي، لكي يتمكنوا من تصور أهمية هذا العلم، وأسباب دراسته، وتطوره، والتعرف على المشكلة الإقتصادية وعناصرها، وفهم القواعد والعلاقات، التي تحكم النشاط الإقتصادي (قسم الإقتصاد، جامعة الكويت).

مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة الأصلي طلبة جامعة الكويت، المسجلين بكافة شعب مقرر مبادئ إقتصاد Econ 104، خلال الفصل الدراسي الثاني للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩، بإختلاف نوعهم وجنسياتهم وكلياتهم وخلفياتهم التعليمية. ونتيجة لمحدودية الوقت والإمكانات، ولأسباب إدارية، تم إستخدام الطريقة العشوائية البسيطة، والتي أسفرت عن إختيار شعبة دراسية واحدة، بكامل طلبتها، والبالغ عددهم ٥٠ طالب وطالبة (العلي، ١٩٩٨). ويعد حجم هذه العينة مناسبا ومقبولا، طبقا لقواعد الإحصاء ولطبيعة المنهج المستخدم بالدراسة الحالية (Cohen and Manion, 2000؛ خضر، ٢٠١٣). فمع بداية الإسبوع الأول من الدراسة (أواخر شهر يناير ٢٠١٩)، تم التطبيق القبلي لمقياس الدراسة على مفردات العينة، بغياب طالب واحد فقط. وعند نهاية الإسبوع الثالث عشر للدراسة (أواخر شهر إبريل ٢٠١٩)، تم إعادة الكرة مرة أخرى، على نفس المجموعة المختارة، كتطبيق بعدي لنفس الأداة، وذلك بحضور جميع طلبة الشعبة (إنسحاب طالب من المقرر). يبين الجدول (١) عدد وسمات عينة الدراسة.

جدول (١): يوضح عدد وسمات عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٣١	٦٣.٣
	أنثى	١٨	٣٦.٧
الجنسية	كويتي	٤٠	٨١.٦
	غير كويتي	٩	١٨.٤
التخصص	إنساني	٣٢	٦٥.٣
	علمي	١٧	٣٤.٧
الخبرة السابقة بالإقتصاد	درس	٢١	٤٢.٩
	لم يدرس	٢٨	٥٧.١

أداة الدراسة

إن القاعدة الذهبية في إختيار أداة البحث، تكون في مناسبتها لغرض ولطبيعة الدراسة (Cohen and Manion, 2000). فقد وجد الباحث بعد إطلاعه على الأدبيات ذات العلاقة

بموضوع البحث، أن عدد منها إستخدم إختبار المعرفة الإقتصادية Test of Economic Literacy، المعروف إختصارا TEL، والمصمم طبقا لتصنيف بلوم المعرفي، والذي يعد مقياسا دوليا معتبرا، مازال يستخدم عند الحاجة لتحديد مستوى المعرفة الإقتصادية، كونه ذو مصداقية بالكشف عن مدى إلمام الطلبة وإستيعابهم للمفاهيم الإقتصادية الأساسية، حيث يتصف بقدرته على التمييز بين الطالب الضعيف والجيد في هذا المجال (Lietz and Kotte, 2000).

وعليه، تم إختيار ٢٠ سؤالا من أسئلة هذا الإختبار- المقنن والمعرب من قبل الصانع Al Sanie (2000) لقياس مستوى المعرفة الإقتصادية- لتقابل وتعالج مجموعة متنوعة من المفاهيم والقضايا الإقتصادية الأساسية والدولية؛ كما يتناول مصطلحات بالإقتصاد الجزئي والكلي، ينبغي لأي برنامج للمعرفة الإقتصادية تسليط الضوء عليها، وهي: العرض والطلب، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والإنكماش، أسعار الفائدة، تكلفة الفرصة البديلة، المنفعة الحدية، الندرة، الإختيار، الإنتاجية، البطالة، أسعار العملات، ميزان المدفوعات، المؤسسات الإقتصادية، دور الحكومة، الأسواق والأسعار، التبادل التجاري، معدل النمو الإقتصادي، والسياسة المالية (الصانع Al Sanie، ٢٠٠٠؛ فيسوناثان، ٢٠١٧؛ ولستد، ريباك، وبيترس Walstad, Reback, and Butters، 2013).

وللإجابة على كل سؤال بالمقياس، توجد أربعة إختيارات، واحدة منها صحيحة. علماً بأن المقياس قد تضمن في جزئه الأول أسئلة عن بعض المعلومات الديمغرافية للطلبة، كالجنس، الجنسية، التخصص، والخبرة السابقة بالإقتصاد، وذلك كمتغيرات، الهدف منها الكشف عن أية فروقات قد تحدث بين إستجابات مفردات عينة الدراسة. وللتأكد من صدق المقياس ومناسبته ومدى قدرته على قياس ما يفترض قياسه، تم عرضه في صورته الأولية على عدد من المحكمين في العلوم التربوية وعلم الإقتصاد. وفي ضوء عملية التحكيم، تم إدخال تعديلات على بعض البنود؛ كما أعتمدت نسبة إتفاق ٨٠٪، كحد أدنى لمناسبة كل بند وإرتباطه بمجال البحث. ولإستخراج معاملاتٍ ثبات و صدق الإختبار، والتأكد من ملائمته وإتساقه، طبق تجريبيا على عينة قوامها ٣٠ طالبا من جامعة الكويت (من خارج كلية العلوم الإدارية). وقد جاءت الخصائص السيكومترية للإختبار، كالتالي:

- الثبات: تم إستخراج معامل ألفا كرنباخ، حيث بلغت قيمة ثبات المقياس (٠.٦٣)، وهي درجة مقبولة (أري، جاكوبس، ورضافه Ary, Jacobs, and Razavieh، 1985).

- الصدق: بجانب الحصول على صدق المحكمين كما ذُكر أعلاه، تم حساب الجذر التربيعي للثبات للتأكد من الصدق الذاتي للمقياس، حيث بلغت القيمة الكلية للصدق (٠.٧٩). مما سبق، تبين نتائج إجراءات تقنين أداة الدراسة مستواها الجيد، وهي بذلك تعد مقياسا مناسبا، يعتد به لتقييم مستوى المعرفة الإقتصادية عند عينة الدراسة (مرفق نسخة من المقياس في ملحق الدراسة).

النتائج والمناقشة

تمت معالجة بيانات الدراسة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، فقد تم إستخدام المتوسطات الحسابية، الإنحرافات المعيارية، إختبار(ت) لعينتين مستقلتين، ومربع إيتا، وذلك في محاولة للإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة.

وللإجابة على سؤال الدراسة الرئيس: "ما مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت؟"، تم إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع بنود أداة الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي الكلي للمعرفة الإقتصادية ذو الإجابة الصحيحة في الإختبار القبلي، هو ٨.٢٧، وبإنحراف معياري قدره ٣.١٠. في حين، كان المتوسط الحسابي الكلي للمعرفة الإقتصادية ذو الإجابة الصحيحة في الإختبار البعدي، هو ١٠.١٢، وبإنحراف معياري قدره ٢.٨٨ من إجمالي ٢٠ سؤالا، والتي شكلت أداة الدراسة. ويمكن القول، أنه من خلال النظر في النتيجتين السابقتين يتبين أن مستوى المعرفة الإقتصادية كان بشكل عام

ضعيفاً جداً، أي أقل من ١٢ درجة، أو ٦٠٪ (المحك الأدنى المعتمد، لمستوى المعرفة الإقتصادية بالدراسة الحالية). ويمكن إرجاع ضعف مستوى المعرفة الإقتصادية لدى مفردات العينة، إلى عوامل تتداخل بها جوانب القصور في العملية التعليمية بالجامعة؛ بالجوانب المتصلة بطبيعة الطلبة؛ فضلاً عن المناخ الاقتصادي العام السائد بالمجتمع الكويتي.

إن من أبرز مظاهر عدم كفاءة العمل التعليمي الجامعي، تتجلى بالضعف العام للأداء الجامعي، والذي يتمثل في تحصيل الطلبة، حيث يكون، عادة، في مستوى الحفظ والتذكر، أكثر منه في مستوى التفكير النقدي وتوظيف المعرفة، مما يدل على عدم إكسابهم المهارات العقلية العليا كالفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والتقويم، للتعامل مع المعارف والقضايا الاقتصادية، من أجل إعدادهم لعصر يلعب فيه الإقتصاد دورا حيويا ومحوريا؛ كما إن برامج ومناهج الجامعة، وما يطرح بها من معارف ومعلومات وإتجاهات يعتبر ضعيفا في تأثيره على تنمية نوعية التفكير لدى طلبة الجامعة. كذلك فإن إنخفاض الدافعية للدراسة، وغياب روح المبادرة والإبتكار من قبل الطلبة، هي ظواهر ساهمت بها طرق التدريس ووسائل القياس والتقويم التقليدية المتبعة، والتركيز على أسلوب الحفظ والإستظهار، وتشجيع الطالب للنجاح بالإختبارات، وليس تحفيزه على تنمية ذاته وتفكيره الناقد. أضف إلى ذلك، ضعف إعداد الهيئة التدريسية قبل وأثناء الخدمة، حيث لا يوجد برنامج لتأهيل وتدريب عضو هيئة التدريس، لكي يصبح ملما وفاعلا في تدريسه، مما يعود بالسلب على العملية التعليمية الجارية. إن ماسبق التطرق له، هي شواهد تشير الى ضعف جودة معظم نواتج التعليم الجامعي؛ ناهيك عن ضعف مدخلات الجامعة، حيث أشارت نتائج بعض الدراسات إلى تدني مستويات تحصيل طلاب المدارس الثانوية، في جميع المواد الدراسية، بما فيها الإجتماعيات، والذي بلغ ٥٢٪؛ علما بأنه المساق الذي تنضوي تحته مادة الإقتصاد المقررة في المرحلة الثانوية! (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠١٣).

ويلعب الوضع الإقتصادي العام للمجتمع الكويتي، بشكل مباشر أو غير مباشر، دوراً في تفسير نتائج هذه الدراسة. يقول ريد Reid (1980) إن البيئة التي يعيش فيها الطالب، والوسط الذي يتفاعل معه لها كبير الأثر على معارفه الإقتصادية. فالوضع الإقتصادي المربح، والمستوى المعيشي المرتفع، الذي يحظى به الكويتيين، يعود بعد فضل الله تعالى، إلى الإيرادات النفطية؛ ويتجلى ذلك، في إنتهاج الدولة لسياسة ما يسمى "من المهد إلى اللحد"، حيث تتكفل بتوفير الكثير من الخدمات الأساسية المختلفة والسلع الضرورية المتنوعة بشكل مجاني أو بدعم حكومي سخي. فضلا عن ما تقدمه من رواتب وبدلات وكوادر مجزية، بجانب القروض الميسرة، مع عدم فرض أي نوع من الضرائب. وقد نتج عن ذلك ضعف بالمفاهيم والقيم، وجهل بالقضايا والمشكلات الإقتصادية، أدت إلى ظهور إتجاهات وسلوكيات سلبية، كالإسراف والهدر وحب المظاهر واللامبالاة ..، جعلت عامل الصدفة وحده من يحدد من لديه معرفة وفهم إقتصادي، ممن لا يملك ذلك. هذا، وتتفق هذه النتيجة، مع نتائج دراسات الصانع Al Sanie (2000)؛ الربعاني والمخلافي (٢٠١١)؛ وأليشا Alicia (2016)، التي أشارت إلى تدني مستوى الطلبة بالمعرفة الإقتصادية. بينما تتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسات الشربيني (٢٠٠٣)؛ كوشال، غوبتا، غويال، وشودري Koshal, Gupta, Goyal, and Choudhary (2008)؛ جيرك وكورت Gerek and Kurt (2008)؛ هاشم وكيود Hashim and Kayode (2013)؛ وأخان Akhan (2015)، التي أظهرت مستويات مقبولة إلى جيدة في المعرفة الإقتصادية لدى عينات أبحاثهم.

أما مايخص متغيرات الدراسة، فسيتم التعامل معها بشكل مستقل، وذلك بإختبار كل فرضية على حده.

الفرضية الأولى: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت في التطبيق القبلي والبعدي، نتيجة دراسة مقرر مبادئ إقتصاد Econ 104". لتحقيق هدف هذه الفرضية، حاول الباحث، بداية، إزالة الخوف والقلق لدى الطلبة عند عملية تطبيق أداة الدراسة، وذلك من خلال تطمينهم بأن هذا الإستبيان لن يؤثر، بأي حال من الأحوال على درجاتهم في المقرر، لهذا تم إستبعاد إحتساب النتائج بشكل فردي لكل طالب في عينة الدراسة. وعليه فإن إستخدام إختبار(ت) لعينتين غير مستقلين (Paired samples t- test)، للكشف عن التقدم الفردي المحرز من قبل كل طالب، لا يمكن تطبيقه؛ لذا تم إستخدام إختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent samples t- test)، وذلك للكشف عن الفروق في المتوسطات الحسابية الكلية للطلبة في التطبيقين القبلي والبعدي. الجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢): نتائج الإختبار (ت) للتطبيق القبلي والبعدي

ترتيب التطبيق	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة	حجم التأثير (Eta)
قبلي	٤٩	٨.٢٧	٣.١٠	٣.٠٨	٠.٠٠٣	دالة عند مستوى ٠.٠٥	٠.٠٩
بعدي	٤٩	١٠.١٢	٢.٨٨				

يبين الجدول السابق (٢)، وجود فروق في المتوسطات الحسابية ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وبدرجة حرية (٩٦)، حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٣.٠٨)، وبقيمة إحتمالية (٠.٠٠٣)، أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥). كشفت هذه النتيجة، أن متوسط الإجابات الصحيحة للتطبيق البعدي جاءت أعلى من متوسط الإجابات الصحيحة للتطبيق القبلي؛ ولتحديد حجم تأثير مقرر مبادئ الإقتصاد Econ 104 على طلبة جامعة الكويت، فقد تم إستخدام مربع إيتا لتحديد فعالية المقرر، والتي بلغت (٠.٠٩)، مما يعني درجة تأثير متوسطة (عفانة، ٢٠٠٠)؛ إلا أن هذا التأثير لم يرفع المعرفة الإقتصادية إلى المستوى المقبول (٦٠٪) لدى عينة الدراسة من طلبة جامعة الكويت. ويمكن إرجاع ضعف مستوى المعرفة الإقتصادية لدى مفردات العينة- كما ذُكر آنفا وتفصيلاً عند إجابة السؤال الأول- إلى عوامل تتداخل بها جوانب القصور في عمل منظومة التعليم الجامعي، بطبيعة الطلبة؛ فضلا عن الجوانب الثقافية-الإجتماعية السلبية السائدة بالمجتمع الكويتي. وعليه يعتقد الباحث، أن تلك العوامل مجتمعه، قد إنعكست سلبا على تشكيل المعرفة الإقتصادية، ومن ثم على أداء الطلبة في مقياس الدراسة. علما بأن النتيجة الحالية تتطابق مع نتائج دراسات الشربيني (٢٠٠٣)؛ شبلي وشتي Shipley and Shetty (2008)؛ غراتون-لافوي وجيل Gratton-Lavoie and Gill (2009)؛ أليشا Alicia (2016)، التي أظهرت تفوق نتيجة التطبيق البعدي على القبلي.

الفرضية الثانية: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت، ممن لهم خبرات تعليمية سابقة بالإقتصاد، وأقرانهم الذين ليس لهم أي خبرات سابقة بالإقتصاد."، تم إستخدام إختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent samples t- test) في التطبيق القبلي، وذلك للكشف عن الفروق في المتوسطات الحسابية للطلبة، الذين درسوا مادة بالإقتصاد، والذين لم يدرسوا أي مادة بالإقتصاد، في فترات تعليمية سابقة. فقد كشفت النتائج عدم وجود فروق في المتوسطات الحسابية ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وبدرجة حرية

(٤٧)، حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٠.٢٢٤)، وبقيمة إحتمالية (٠.٨٢٣)، أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥).الجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣): نتائج الإختبار (ت) لمتغير الخبرات التعليمية السابقة بالإقتصاد

خبرة سابقة بالإقتصاد	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
درس	٢١	٨.٣٨	٣.٢٣	٠.٢٢٤	٠.٨٢٣	غير دالة عند مستوى ٠.٠٥
لم يدرس	٢٨	٨.١٨	٣.٠٤			

ويمكن تفسير ذلك، بضعف تأثير وفاعلية تلك المقررات الإقتصادية، التي تمت دراستها في فترات سابقة؛ أ/و بسبب العامل الزمني الطويل الذي مضى على دراسة تلك المقررات. هذا، وتنسجم هذه النتيجة، مع نتائج دراستي شبلي وشتي **Shipley and Shetty** (2008)؛ وهاشم وكيود **Hashim and Kayode** (2013)، اللتان بينتا عدم تأثير دراسة أي مقرر سابق بالإقتصاد (بالمرحلة الثانوية أو بالمرحلة الجامعية) على مستوى المعرفة الإقتصادية. في حين تتعارض النتيجة الحالية مع نتائج دراسات الصانع **Al Sanie** (2000)؛ الشربيني (٢٠٠٣)؛ جيرك وكورت **Gerek and Kurt** (2008)؛ أليشا **Alicia** (2016)؛ ورولاند، مانويل، أولقا وفيفيان **Roland, Manuel, Olga and Vivian** (2016)، التي وجدت تأثير إيجابي للخبرات التعليمية السابقة بالإقتصاد على مستوى المعرفة الإقتصادية لدى الطلبة. وعلى العكس، كشفت نتائج دراستي كوشال، غوبتا، غويال، وشودري **Koshal, Gupta, Goyal, and Choudhary (2008)**؛ وكاكماك، بينك، بوادك، ويوسداقو **Cakmak, Benk, Budak, and Yucedogru** (2015)، أن الطلبة الذين لم يدرسوا من قبل أي مقرر بالإقتصاد، حققوا مستوى معرفة إقتصادية أفضل، ممن لديهم خلفية سابقة بالإقتصاد.

الفرضية الثالثة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت من الذكور والإناث"

، تم إستخدام إختبار (ت) لعينتين مستقلتين (**independent samples t- test**) في التطبيقين القبلي والبعدي، وذلك للكشف عن الإختلافات في المتوسطات الحسابية للطلبة تبعاً لمتغير الجنس. الجدولان (٤، ٥) يوضحان ذلك.

جدول (٤): نتائج الإختبار (ت) لمتغير الجنس في التطبيق القبلي

نوع الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
ذكر	٣١	٨.٣٥	٣.١٣	٠.٢٦٣	٠.٧٩٤	غير دالة عند مستوى ٠.٠٥
أنثى	١٨	٨.١١	٣.١٢			

جدول (٥): نتائج الإختبار (ت) لمتغير الجنس في التطبيق البعدي

نوع الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
ذكر	٣١	٩.٧٧	٢.٣٩	-١.١٢	٠.٢٧١	غير دالة عند مستوى ٠.٠٥
أنثى	١٨	١٠.٧٢	٣.٥٦			

يتبين من الجدولين السابقين (٤، ٥)، عدم وجود فروق في المتوسطات الحسابية ذات دلالات إحصائية لمتغير الجنس عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وبدرجة حرية (٤٧)، في الدراسة الحالية. ففي التطبيق القبلي كانت القيمة التائية المحسوبة (٠.٢٦٣)، وبقيمة إحتمالية (٠.٧٩٤)؛ وفي التطبيق البعدي، كانت القيمة التائية المحسوبة (١.١٢-)، وبقيمة إحتمالية (٠.٢٧١)، وكلا الإحتمالين أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥). ويمكن أن تعزى النتيجة الحالية إلى، أن كلا الفئتان (الطلبة والطالبات) تخضعان لنفس المنهج الجامعي القاصر، أضف إلى ذلك، إخفاق

الوسائط التربوية الأخرى بالمجتمع، من تحمل مسئوليتها المجتمعية بالمساهمة الفعالة بنشر وتنمية المعرفة الإقتصادية.

على أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات الصانع Al Sanie (2000)؛ كوشال، غوبتا، غويال، وشودري Koshal, Gupta, Goyal, and Choudhary (2008)؛ جيرك وكورت Gerek and Kurt (2008)؛ هاشم وكيود Hashim and Kayode (2013)؛ وكاكماك، بينك، بوادك، ويوسداقو Cakmak, Benk, Budak, and Yucedogru (2015)، التي أشارت إلى عدم تأثير متغير الجنس على مستوى المعرفة الإقتصادية عند الذكور والإناث من الطلبة. بينما تختلف النتيجة الحالية مع نتائج دراسات الربعاني والمخلافي (٢٠١١)؛ أليشا Alicia (2016)؛ وورولاند، مانويل، أولقا وفيفيان Roland, Manuel, Olga and Vivian (2016)، والتي أظهرت تأثير متغير الجنس على مستوى المعرفة الإقتصادية، حيث تفوق الطلبة الذكور على نظرائهم من الإناث.

الفرضية الرابعة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت من التخصصات العلمية والإنسانية"

، فقد تم إستخدام إختبار (ت) لعينتين مستقلين (independent t-test samples) في التطبيقين القبلي والبعدي، وذلك للكشف عن الفروق في المتوسطات الحسابية بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية. بينت نتائج المقياس عدم وجود فروق بالمتوسطات الحسابية ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وبدرجة حرية (٤٧)، حيث جاءت القيمة التائية المحسوبة في التطبيق القبلي (١.٠٢)، وبقيمة إحتمالية (٠.٣١٣). أما بالتطبيق البعدي، فكانت القيمة التائية المحسوبة (٠.٣-)، وبقيمة إحتمالية (٠.٧٦٤)، وكلا الإحتمالين أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥). على أن هذه النتيجة لا تجد لها تفسير لدى الباحث، إلا أن نقص التركيز على التربية الإقتصادية في المرحلة الثانوية، قد يكون ذو تأثير سلبي لاحق على مستوى المعرفة الإقتصادية، حيث ٦٥٪ من عينة الدراسة، يفترض أن لديهم خبرة سابقة بالإقتصاد! فضلا عن إخفاق المقرر الجامعي من تعويض ذلك النقص، وتنمية المعرفة الإقتصادية لدى الطلبة في كلا المسارين الإنساني والعلمي.

علماً بأن النتيجة الحالية لا تتوافق مع نتائج دراسات الصانع Al Sanie (2000)؛ كوشال، غوبتا، غويال، وشودري Koshal, Gupta, Goyal, and Choudhary (2008)؛ والربعاني والمخلافي (٢٠١١)، والتي بينت وجود إختلافات، بين التخصصات، في مستوى المعرفة الإقتصادية، لصالح طلبة التخصصات الإنسانية على حساب نظرائهم بالتخصصات العلمية؛ بإستثناء نتيجة دراسة كاكماك، بينك، بوادك، ويوسداقو Cakmak, Benk, Budak, and Yucedogru (2015)، التي أشارت إلى تفوق الطلبة بالتخصص العلمي (الرياضيات) على أقرانهم في التخصصات الأخرى. الجدولان (٦، ٧) يوضحان ذلك.

جدول (٦): نتائج الإختبار (ت) لمتغير التخصص في التطبيق القبلي

نوع التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
إنساني	٣٢	٨.٥٩	٣.٣٥	١.٠٢	٠.٣١٣	غير دالة عند مستوى ٠.٠٥
علمي	١٧	٧.٦٥	٢.٥٢			

جدول (٧): نتائج الإختبار (ت) لمتغير التخصص في التطبيق البعدي

نوع التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
إنساني	٣٢	١٠.٠٣	٢.٧٥	٠.٣-	٠.٧٦٤	غير دالة عند مستوى ٠.٠٥
علمي	١٧	١٠.٢٩	٣.١٨			

الفرضية الخامسة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية، في مستوى المعرفة الإقتصادية، بين طلبة جامعة الكويت، من الكويتيين وغير الكويتيين"، تم إستخدام إختبار (ت) لعينتين مستقلتين (independent samples t- test)، وذلك للكشف عن الفروق في المتوسطات الحسابية للطلبة بين فئة الكويتي وغير الكويتي، في التطبيقين القبلي والبعدي. الجدولان (٨، ٩) يوضحان ذلك.

جدول (٨): نتائج الإختبار (ت) لمتغير الجنسية في التطبيق القبلي

نوع الجنسية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
كويتي	٤٠	٨.٠٣	٢.٦٧	-١.١٥	٠.٢٥٦	غير دالة عند مستوى ٠.٠٥
غير كويتي	٩	٩.٣٣	٤.٥٨			

جدول (٩): نتائج الإختبار (ت) لمتغير الجنسية في التطبيق البعدي

نوع الجنسية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتمالية	مستوى الدلالة
كويتي	٤٠	٩.٦٨	٢.٦٨	-٢.٤١	٠.٠٢	دالة عند مستوى ٠.٠٥
غير كويتي	٩	١٢.١١	٣.٠٢			

يتبين من الجدول (٨) الخاص بالتطبيق القبلي، عدم وجود فروق في المتوسطات الحسابية ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنسية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وبدرجة حرية (٤٧)، حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (١.١٥-)، وبقيمة إحتمالية (٠.٢٥٦)، أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥). ويمكن تبرير هذه النتيجة بعدم فعالية برنامج التربية الإقتصادية بالمرحلة الثانوية في الكويت، والتي يخضع لها كلا الفئتان الكويتي وغير الكويتي (الصانع Al Sanie، 2000). وعلى العكس تماماً في التطبيق البعدي جدول (٩)، فقد تبين وجود فروق في المتوسطات الحسابية ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنسية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٢.٤١-)، وبقيمة إحتمالية (٠.٠٢)، أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وذلك لصالح فئة غير الكويتي.

ويمكن تفسير النتيجة الحالية، بعوامل تتعلق بالطلبة غير الكويتيين، أكثر من أي شيء آخر، فأبناء المقيمين أو طلبة المنح الدراسية، تم قبولهم بالتعليم العالي من خلال تنافسهم على المقاعد المحدودة المخصصة لهم، مما أنعكس بدوره على إلتزامهم وجديتهم بالتحصيل وأدائهم الدراسي؛ وهذا ما تؤكده نتائج الثانوية العامة بالكويت، حيث يتصدر غير الكويتيين قائمة الطلبة المتفوقين، وذلك منذ عدة عقود مضت. وعلى العكس، تختلف النتيجة الحالية مع نتيجة دراسة هاشم وكيود Hashim and Kayode (2013)، والتي كشفت تفوق الطلبة المواطنون على نظرائهم من الجنسيات الأخرى. على أنه يجب التنويه إلى، أن هذه النتيجة تعد متحيزة، ويجب النظر لها بحذر، وذلك للتفاوت الكبير بين مفردات عينة الدراسة من ناحية الجنسية، حيث يمثل الطلبة الكويتيون الأغلبية (٤٠ طالباً)، من إجمالي حجم عينة الدراسة، والبالغ ٤٩ طالب. ومع ذلك، فهو إنعكاس حقيقي لواقع التركيبة الديمغرافية للمجتمع الطلابي بعموم مؤسسات التعليم العالي الحكومية، والتي تؤكده الإحصائيات الرسمية (مجلس الإحصاء المركزي، ٢٠١٨)، وهذا ما يبرر التفاوت العددي بين الطلبة المواطنين وغير المواطنين.

التوصيات

١- إنشاء مجلس عربي يهتم بقضايا التربية الإقتصادية، أسوةً بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- إقرار برنامج تعليمي إجباري في التربية الإقتصادية، يقدم لجميع الطلبة في المرحلة الجامعية، يساهم بتعزيز ونشر المعرفة الاقتصادية.

٣- تبني وتطوير الأداة المطبقة بالدراسة الحالية، كمقياس لتقييم مستوى المعرفة الإقتصادية لدى طلبة مرحلة التعليم العالي.

٤- قيام وسائل الإعلام المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني بالمساهمة في تنمية ونشر المعرفة الإقتصادية، لدى كافة شرائح المجتمع، كون ذلك مسئولية إجتماعية تضطلع بها تلك الجهات.

٥- وجوب مشاركة الإقتصادين، بجانب التربويين والأكاديمين، في أي عملية مراجعة وتطوير لبرامج التربية الإقتصادية على مستوى التعليم العام والعالي.

دراسات مستقبلية

- إجراء دراسة تقويمية علاجية للوقوف على أسباب تدني مستوى المعرفة الاقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت، تكون إستكمالا للدراسة الحالية.
- إجراء دراسة لتحليل محتوى مناهج التعليم العام للوقوف على مدى تضمنها للمفاهيم والقضايا الإقتصادية الأساسية.
- إجراء دراسة مقارنة لمستوى المعرفة الاقتصادية بين طلبة جامعة الكويت وطلبة الجامعات الخاصة.

المراجع

١. أحمد، جمان والراوي، فيصل. (يناير ١٩٩٨). التربية الاقتصادية لطفل المدرسة الإبتدائية بالكويت. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية*، كلية التربية، جامعة حلوان، ٤(١).

٢. آل تيسان، فاطمة. (١٠ إبريل ٢٠١٦). نحتاج الوعي الاقتصادي، موقع التجديد العربي. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/4QsSo.

٣. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (٢٠١٣). التقرير الوطني للتنمية البشرية، التماسك الإجتماعي قاعدة التنمية وركيزة الوحدة الوطنية. دولة الكويت.

٤. بحث حول الأنظمة الإقتصادية. استرجعت في تاريخ ٢٤ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/Y3c2L.

٥. برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر، ٢٠١٦- ٢٠٢٠. (فبراير ٢٠١٨). نحو تنمية مستدامة.

٦. تامر، ماجدة. (٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥). التربية الاقتصادية غائبة عن مجتمعاتنا العربية. أسترجعت في تاريخ ٢٢ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/sBekU.

٧. التركاوي، كنيدة. (أغسطس ٢٠١٠). التربية الاقتصادية في الإسلام وأهميتها للنشئ الجديد (دراسة ميدانية). دار إحياء النشر الرقمي. http://cutt.us/LdeYI.

٨. جريدة المدى. (١ يناير ٢٠١٤). الثقافة الاقتصادية ودورها في التنمية. http://cutt.us/gF6D7.

٩. الحارثي، سعود. (١١ فبراير ٢٠١٨) تنامي الوعي الاقتصادي. جريدة الوسيل الاقتصادية. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/RPsnd.

١٠. الحجي، أنس. (٢٧ مايو ٢٠٠٨). الشطة والنفط: إدانة للتعليم في الخليج. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/33FDx.

١١. خضر، أحمد. (٢٠١٣). قواعد ميسرة في إختيار حجم العينة. أسترجعت في تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٩ من https://cutt.us/3MOEJ.

١٢. الربعاني، أحمد والمخلافي، محمد. (ديسمبر ٢٠١١). مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة الدراسات الإجتماعية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٢ (٤)، ٢٨٥-٣١١.

١٣. الرميثي، سلطان. (٢٠ يناير ٢٠١٦). هل سيذهب بنا التعليم إلى مرحلة ما بعد النفط؟. أسترجعت في تاريخ ٢٤ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/m4d0s.

١٤. السماري، عبدالعزيز. (٢٢ فبراير ٢٠١٦). الوعي الاقتصادي الجديد. جريدة الجزيرة. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/mUdKA.

١٥. الشامسي، نجيب. (٢٦ أغسطس ٢٠١١). الوعي الاقتصادي في الإمارات. جريدة البيان. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/SANha.

١٦. الشربيني، دانيا. (٢٠٠٣). فعالية برنامج مقترح في القضايا الاقتصادية العالمية في تنمية الوعي الاقتصادي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكليات التربية. رسالة ماجستير، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة.

١٧. الشهري، مها. (٩ أغسطس ٢٠١٧). ما ينقص الوعي الاقتصادي. جريدة عكاظ. أسترجعت في تاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨ من http://cutt.us/NWb7K.

١٨. الشوبجي، محمود. (٣ نوفمبر٢٠١٧). أهمية محو الأمية الاقتصادية في ظل حروب الجيل الرابع، مجلة السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، http://cutt.us/jROqV.

١٩. عشيبة، فتحي وخميس، محمد. (يناير ١٩٩٧). دور المدرسة الثانوية العامة في تنمية الوعي الاقتصادي للطلاب دراسة ميدانية. مجلة التربية المعاصرة. (٤٥)، ٦٥-١١٩.

٢٠. عفانة، عزو. (٢٠٠٠). حجم التاثير واستخداماته في الكشف عن مصداقية النتائج في البحوث والدراسات التربوية والنفسية. مجلة البحوث والدراسات الفلسطينية. (٣)، ٢٩-٥٨.

٢١. العلي، صلاح. (١٩٩٨). البحث العلمي، مطبعة مكتبة الكويت.

٢٢. العمر، عبدالعزيز. (١١ أكتوبر ٢٠١٥). درس سنغافورة التعليمي. جريدة الجزيرة. أسترجعت في تاريخ ٢٤ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/IlStJ.

٢٣. فرج، الأمير كمال. (٢٤ مارس ٢٠١١). ثقافة اقتصادية. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/jnN8Q.

٢٤. فيسوناثان، بالاجي. (٢٢ إبريل ٢٠١٧). ١٠ مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد يجب أن يعرفها الجميع. أسترجعت في تاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨ من http://cutt.us/D8RSC.

٢٥. القحطاني، سهام. (١٤ مايو ٢٠١٦). السعودية ٢٠٣٠ ما بعد ثقافة النفط (٢). جريدة الجزيرة. أسترجعت في تاريخ ١٦ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/5w6ND.

٢٦. قطاع الرقابة. (٢٠١٨). بنك الكويت المركزي.

٢٧. قسم الإقتصاد، كلية العلوم الإدارية، توصيف المحتوى العلمي لمقرر مبادئ الاقتصاد (Econ 104)، جامعة الكويت. أسترجعت في تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٩ من https://cutt.us/u6iSH.

٢٨. الكندري، يعقوب. (٢٠١٩). البسيط في طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الإجتماعية والسلوكية (مع تطبيقات عملية). ط١، مطابع النزهة، الكويت.

٢٩. مجلس الإحصاء المركزي.(٢٠١٨). النشرة السنوية لإحصائيات التعليم. الكويت. http://cutt.us/6JqYb.

٣٠. موقع جمعية العائلة. (١ نوفمبر ٢٠١٥). ما المقصود بالثقافة الاقتصادية؟. أسترجعت في تاريخ ٢٢ ديسمبر، ٢٠١٨ من http://cutt.us/wlsxK.

٣١. النواب، إيهاب. (٢٩ نوفمبر ٢٠١٦). الوعي الاقتصادي في المجتمع. أسترجعت في تاريخ ٢٢ ديسمبر، 2018. من http://cutt.us/rRUX0.

32. Akhan, N. (2015). Economic Literacy Levels of Social Studies Teacher Candidates. World Journal of Education. 5 (1), 25-39.

33. Al Sanie, A .(2000) .Economic Literacy among Kuwaiti Secondary Schools. Doctoral Thesis, Manchester University, UK.

34. Alicia, F. (May 2016). A Case Study of Determining the Economic Literacy of Introductory Economic Students in South Africa. Ph.D. Thesis, North-West University, Potchefstroom campus, South Africa.
35. Ary, D.; Jacobs, L.; and Razavieh, A. (1985). Introduction to Research in Education. 3th edition, Holt, Rinehart and Winston, New York, USA.
36. Bach, G. (1967). What Economics Should We Teach? In Fenton, E. (1967). (eds.). Teaching the New Social science in secondary Schools. Holt Rinehart and Winston, INC., New York.
37. Banazak, R. (1987). The Nature of Economic Literacy. Clearinghouse for Social Studies/ Social science Education, Indiana University, Bloomington, IN., USA, ED284823.
38. Cakmak, A., Benk, S., Budak, T., and Yucedogru, R. (April 2015). A Study on Economic Literacy Levels of Primary Prospective Teachers. International Journal of Early Childhood Learning. **2** (2), 1-12.
39. Cohen, L. and Manion, L. (2000). Research Methods in Education. 5th edition, Routledge Flamer, London.
40. Dawson, G. (1975). Economic Development Projects in the United States. In ch.15, 2ed edition, Lee, N. (1975). (eds.). Teaching Economics. The Economics Association, Heinemann educational Books, London. 189-199.
41. Dunning, K. (**1975**). Aims in Economics Education. In ch.4, 2nd edition, Lee, N. (eds.). Teaching Economics. Heinemann Educational Books Ltd., London, 53-60.
42. Entwistle, H. (1966). Educational Theory and the Teaching of Economics. Economics Journal, 6 part 4 (24), 203-209.
43. Gerek, S. and Kurt, A. (May 2008). Economic Literacy of University Students: A sample from Anadolu University. 1-32. Retrieved January 23, 2019 from http://cutt.us/gAXcQ.
44. Gratton-Lavoie, C. and Gill, A. (Fall 2009). A Study of High School Economic Literacy in Orange County California. Eastern Economic Journal, 35 (4), 433-451.

45. Hashim, C. and Kayode, B. (January 2013). Economic Literacy among University Students: A Case Study of International Islamic University Malaysia (IIUM). World Applied Science Journal, 28 (6), 871- 875.
46. Henderson, W. (1985). The Objectives of Economics Education. In Atkinson, G. (1985). (eds.). Teaching Economics. 3rd edition, Heinemann educational Books, London.
47. Hodkinson, S. (1986). Towards Economics in an Entitlement Curriculum in Hodkinson, S. & Whitehead, D. (1986) (eds.). Economics Education. Research and Development Issues, Longman, London.
48. Hodkinson, S. (1987). The Entitlement Curriculum. Economic Awareness and computer-Assisted Learning, in Hurd, S. (1987) (eds.). Computer in Economics and Business Education. The Economics Association, Heinemann Educational Books Ltd., London.
49. Holly, B. and Skeleton, V. (1980). Economics Education. N.F.E.R. Publishing Company. London. 14-16.
50. Koshal, R., Gupta, A., Goyal, A., and Choudhary, V. (Full 2008). Assessing Economic Literacy of Indian MBA Students. American Journal of Business, 23 (2), 43-50.
51. Lee, N. and Entwistle, H. (1967). Economics Education and Educational Theory in Lee, N. (1967) (eds.). Teaching Economics. 1st edition, The Economics Association, Heinemann, London.
52. Lietz, P. and Kotte, D. (2000). The Importance of Economic Literacy. Peter Lang, Frankfurt am Main.
53. Reid, R. (1980). A Note on the Environment as a Factor Affecting Student Performance in Principles of Economics. The Journal of Economic Education, 14 (4), 14- 22.
54. Roland, H.; Manuel, F.; Olga, Z.; and Vivian, C. (April 2016). Assessing the Previous Economic Knowledge of Beginning Students in Germany: Implications for Teaching Economics in Basic Courses. Citizenship, Social and Economic Education, 15 (1), 45-54.

55. Shipley, C. and Shetty, S. (2008). Factors Affecting Economic Literacy of College Students: Some Additional Evidence. Journal of Economics and Economic Education Research, 9 (1) 13-19.
56. Thomas, L. (**1987**). CAL and the Assessment of Economic Understanding. In Hurd, S. (1987) (eds.). Computer in Economics and Business Education. The Economics Association, Heinemann Educational Books Ltd., London.
57. Walstad, W. (1994b). An Assessment of Economics Instruction in American High schools. ch.7, in Walstad, W. (1994b). (eds.). An International Perspective on Economic Education. Kluwer Academic Publishers, USA, 109-136.
58. Walstad, W., Reback, K., and Butters, R. (2013). Test of Economic Literacy. Examiner's Manual, 4th edition, Council for Economic Education. https://cutt.us/J8Nqv.
59. West, N. (1997). Global Perspectives. ch.19. In Hodkinson, S. and Jephcote, M. (1997) (eds.). Teaching Economics and Business. Heinemann Educational Publishers, Oxford.

(ملحق الدراسة)

أعزائي الطلبة .. تحية طيبة، وبعد:

يقوم الباحث بدراسة تجريبية بعنوان، " **مستوى المعرفة الاقتصادية لدى طلبة جامعة الكويت**". لذا يرجو منكم التكرم بقراءة بنود المقياس بتمعن، ومن ثم الإجابة على فقراته بحسب ما ترونه مناسباً. علما بأن إجاباتكم سيتم التعامل معها بسرية ولغرض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تجاوبكم وتعاونكم ،،،

الباحث/ أحمد الصانع
كلية التربية الأساسية

معلومات شخصية

- **الجنس:** ذكر ↓ أنثى ↓
- **الكلية والتخصص:** .....
- **الجنسية:** كويتي ↓ غير كويتي ↓
- هل سبق لك ودرست مادة بالإقتصاد في المرحلة الثانوية؟ **نعم** ↓ **لا** ↓

(مقياس المعرفة الاقتصادية)

١- طلب السوق لسلعة معينة، يشير إلى:

أ- إمكانية شراؤها عند أي سعر.
ب- رغبة الناس بها، وقدرتهم على شراؤها عند هذا السعر.
ج- حاجة الناس لها، بغض النظر عن قدرتهم على شرائها أم لا.
د- قدرة المستهلكون على شرائها.

٢- من المتوقع أن ترتفع أسعار الأحذية بالسوق، عند:

أ- إستخدام المنتجون مكائن جديدة، تخفض تكلفة إنتاج الأحذية.
ب- زيادة الإستثمار من قبل المنتجين.
ج- إنخفاض الطلب على الأحذية.
د- إنخفاض المعروض من الأحذية.

٣- الناتج القومي الإجمالي، يعتبر مقياساً:

أ- لمستوى سعر السلع والخدمات المباعة.
ب- للإنفاق الكلي للحكومة.
ج- لحجم السلع والخدمات المنتجة بواسطة القطاع الخاص.
د- للقيمة السوقية للمنتجات الوطنية من خدمات وسلع.

٤- التضخم، يعني:

أ- زيادة معدلات الفائدة مع مرور الوقت.
ب- زيادة مستوى المعيشة مع مرور الوقت.
ج- زيادة المستوى العام للأسعار مع مرور الوقت.
د- زيادة الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

٥- زيادة معدلات الفائدة الحقيقية، يشجع الأفراد على:

أ- أن يوفروا أقل، ويقترضوا أقل.
ب- أن يوفروا أكثر، ويقترضوا أقل.
ج- أن يوفروا أقل، ويقترضوا أكثر.
د- أن يوفروا أكثر، ويقترضوا أكثر.

٦- يحدث عجز الميزانية الحكومية، عند:

أ- تجاوز حجم الإنفاق الحكومي، حجم الإيرادات.
ب- إرتفاع الإنفاق الحكومي.
ج- إنخفاض الدين الوطني.
د- تخفيض التعرفة الجمركية.

٧- تكلفة الفرصة البديلة لبناء مدرسة حكومية جديدة، يعني:

أ- التكلفة النقدية لتوظيف مدرسين للمدرسة الجديدة.
ب- تكاليف إنشاء المدرسة الجديدة في وقت لاحق.
ج- رفع تكاليف التعليم في المدارس الخاصة.
د- سلع وخدمات يجب التخلي عنها لبناء المدرسة الجديدة.

٨- عندما تبادل البرازيل القهوة، بالنفط مع الكويت:

أ- كلا البلدان يربحان.
ب- كلا البلدان يخسران.
ج- تربح البرازيل، وتخسر الكويت.
د- تربح الكويت، وتخسر البرازيل.

٩- مبلغ الـ ٢٠ دينار كويتي، يكون أكثر أهمية وقيمة، عند الشخص الذي دخله:

أ- ١٠٠ دينار كويتي.

ب- ١٠٠٠ دينار كويتي.

ج- ١٠٠٠٠ دينار كويتي.

د- ١٠٠٠٠٠ دينار كويتي.

١٠- عند إرتفاع دخلك النقدي السنوي ٥٠٪، وإرتفاع أسعار مشترياتك ١٠٠٪، فذلك يعني:

أ- أن دخلك الحقيقي إرتفع.

ب- أن دخلك الحقيقي إنخفض.

ج- أن دخلك النقدي إنخفض.

د- أن دخلك النقدي لم يتأثر.

١١- حدوث نقص في منتج ما، يؤدي الى:

أ- إرتفاع ثمن المنتج في السوق.

ب- إنخفاض ثمن المنتج في السوق.

ج- ثبات كمية المنتج في السوق.

د- زيادة الطلب على المنتج، مع عدم تأثر كميته في السوق.

١٢- تغير سعر الصرف الدولار الأمريكي مع الدينار الكويتي، من ١$= ٠.٣٠٠ فلس إلى ١$= ٠.٣٠٥ فلس، يعني:

أ- إرتفاع تكلفة السلع الأمريكية على الكويتيين.

ب- إرتفاع تكلفة السلع الكويتية على الأمريكيين.

ج- إرتفاع الواردات الأمريكية إلى الكويت.

د- إنخفاض الواردات الكويتية إلى أمريكا.

١٣- أي التحديات التالية، تواجه جميع النظم الإقتصادية بالعالم:

أ- كيف تتم موازنة الصادرات والواردات.

ب- كيف تتم موازنة الميزانية الحكومية.

ج- كيف يتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

د- كيف يمكن توفير المال لتقليص الديون الوطنية.

١٤- ليس من مسئولية القطاع الخاص إنشاء الخدمات العامة، كتصريف مياه الأمطار، بإعتبار:

أ- القطاع الخاص لا يرغب بعمل تلك الخدمات عن الحكومة.

ب- أولئك الذين لا يدفعون مقابل تلك الخدمات، يستفيدون منها أيضا.

ج- الفرد المستخدم للخدمات العامة، سيستأثر بها على حساب الآخرين.

د- الخدمات العامة ليست ذات فائدة للأفراد.

١٥- خلال فترة الكساد الإقتصادي:

أ- تزيد الواردات.

ب- تزيد البطالة.

ج- يزيد النمو الإقتصادي.

د- يزيد إنفاق القطاع الخاص.

١٦- تواجه الدولة عجزاً في ميزانها التجاري الدولي، إذا كانت:

أ- قيمة مبيعاتها من السلع إلى الدول الأخرى أكبر، من قيمة مشترياتها من تلك الدول.

ب- قيمة مشترياتها من السلع من الدول الأخرى أكبر، من قيمة مبيعاتها إلى تلك الدول.

ج- تستثمر في الدول الأخرى أكثر، مما تحصل عليه من تلك الدول.

د- النفقات الحكومية تفوق إيرادات الرسوم المُحصلة.

١٧- التخصص بالعمل، يؤدي إلى:

أ- زيادة تضخم الأسعار.

ب- تقليل الإنتاج لكل ساعة عمل.

ج- زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل (الأنشطة الإقتصادية يكمل بعضها البعض).

د- زيادة المساواة في توزيع الدخل.

١٨- هدف النقابات، هو العمل على:

أ- تحسين الوضع التفاوضي لأعضاء النقابة مع مسئوليهم بالعمل.

ب- رفع أجور الأعضاء المنتسبين للنقابة، دون غيرهم.

ج- تنظيم الغالبية في قوة العمل.

د- زيادة المنافسة في سوق العمل.

١٩- لتشجيع النمو الإقتصادي، يجب على الدولة:

أ- زيادة الإستثمار.

ب- زيادة الإستهلاك.

ج- تبني نظام السوق.

د- تبنى التخطيط الإقتصادي المركزي.

٢٠- يتسبب الإنكماش الإقتصادي، في:

أ- نشاط الحركة الإقتصادية.

ب- خمول الحركة الإقتصادية.

ج- زيادة فرص العمل.

د- زيادة الطلب على العرض.

تم بحمد الله، وشكراً لتعاونكم ،،،